الأمانــة العامــة
أمانــة المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي

مملكـــة البحريـــن
(8 ذو القعدة 1445هـ - 16 مايو/ أيار 2024م)

ق-012/33(05/24)/19-خ(12986)

كلمـة

سعادة الدكتور سعود بن عبد الله العطية

الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بوزارة المالية بدولة قطر

فـي

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري

التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (33)

المنامـــة – مملكة البحرين

2024/5/12

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأستاذ/ محمد بن عبد الله الجدعان – وزير المالية بالمملكة العربية السعودية – رئيسة القمة السابقة (32)،

معالي الشيخ/ سلمان بن خليفة آل خليفة – وزير المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين – رئيسة القمة الحالية (33)،

معالي السيد/ أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في البداية يسعدني ويطيب لي أن أشارك معكم في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية "الثالثة والثلاثون" في مملكة البحرين الشقيقة، والذي يبحث في موضوعات هامة تأتي على قمة العمل العربي المشترك.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى المملكة العربية السعودية، الشقيقة على ما بذلته من جهود أثناء ترأسها للقمة السابقة لمجلس الجامعة متمنياً لمملكة البحرين الشقيقة كل التوفيق والنجاح خلال ترأسها لأعمال القمة الحالية، والشكر موصول لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، وجميع العاملين بالأمانة العامة على جهودهم المبذولة في الإعداد والتحضير لأعمال اجتماعنا هذا.

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكريم،

تنعقد أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أوقات صعبة تمتحن فيها إنسانيتنا قبل مصالحنا في ظل ما تشهده المنطقة من تصعيد خطير في العنف والتدمير الممنهج واستمرار القتل والتدير جراء العدوان الإسرائيلي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وخصوصاً أشقائنا في قطاع غزة الذين يصارعون منذ أكثر من سبعة أشهر متواصلة أهوال الحرب، فقد أصبح الوضع الإنساني في قطاع غزة كارثياً وبشكل غير مسبوق.

وتشير العديد من التقارير الأممية إلى أن الحروب والاعتداءات المتواصلة لقوات الاحتلال الإسرائيلي زادت من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ومن حدة التدمير الذي شمل تدمير البنية التحتية والمساكن والمؤسسات الإنتاجية في مختلف القطاعات من صناعة وزراعة وخدمات.

كما يشير التقرير المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي الصادر في أبريل الماضي أن قيمة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في غزة بلغ حوالي 18 مليار دولار، حيث تحول القطاع المكتظ بالسكان إلى مساحات شاسعة رمادية اللون، لا يعلوها سوى الركام.

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكريم،

إن إعادة الحياة واستعادة الظروف الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة وحده والتي كانت سائدة قبل اندلاع هذه الحرب في أكتوبر الماضي، ستستغرق عقوداً من

الـزمن وتتطلـب سـنوات مـن العمـل الجـاد وإعـادة الإعمـال وضـخ عشـرات المليـارات مـن الـدولارات مـن أجـل تخفيـف آثـار هـذه الحـرب الظالمـة وتـداعياتها علـى الشـعب الفلسطيني.

وفـي الختـام، أتمنـى لمجلسـكم المـوقر كـل التوفيـق والنجـاح فـي أعمالـه، والتوصـل إلـى نتـائج وتوصـيات إيجابيـة تسـتجيب لتطلعـات وأهـداف المجلـس الاقتصـادية والاجتماعيـة، والتي تدفع بعملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي إلى الأمام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،